اتجاهات الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحو ظاهرة الدروس التّدعيمية الخاصة بالجزائـر

د / العياشـــي بن زروق؛ أستاذ محاضر

الأستاذة / حميدة حدبـــي؛ أستاذ محاضر

جامعة الجزائر 2

ملخص الدراسة:

هدفت الدّراسة إلى معرفة اتجاهات كلّ من الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحو «الدّروس التّدعيمية الخاصة» التي تقام خارج المؤسسات التربوية العمومية والخاصة المرخص بها قانونا.

المشكلة: كيف هي اتجاهات الأطراف الثلاثة (الأساتذة، التلاميذ، الأولياء) نحو الدروس التّدعيمية الخاصة ؟

الفرضيات:

1 – اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة **ايجابية** بالنسبة للممارسين لها .

2 – اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة **سلبية** بالنسبة لغير الممارسين لها.

3 – **توجد فروق** بين الجنسين من التلاميذ في اتجاهاتهم نحو الدروس التّدعيمية الخاصة.

4 – **توجد فروق** في اتجاهات الأولياء نحو الدروس التّدعيمية الخاصة باعتبار مستواهم العلمي .

العيِّنـة:

تكونت العيِّنة الكلية من 300(فرد) موزعين كالتالي:

- الأساتذة: 100 أستاذ (50 يمارسون الدروس التّدعيمية الخاصة و(50) لا يمارسونها.
- التلاميذ : 100 تلميذ (42 ذكرا) و(58 أنثى) .

- الأولياء: 100 ولي (44 ذووا مستوى تعليمي عال) و(56 ذووا مستوى منخفض) .

الأدوات العلمية المستخدمة:

لغرض قياس اتجاهات(الأساتذة، التلاميذ، الأولياء) نحو الدروس التّدعيمية الخاصة، استخدمت ثلاثة مقاييس (محكمة) من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين في علوم التربية.

نتائج الدراسة :

أسفرت النتائج على ما يلي:

- اتجاهات الأساتذة الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة إيجابية .
- اتجاها الأساتذة غير الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة سلبية .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التلاميذ المشاركين في الدروس التّدعيمية الخاصة باعتبار عامل الجنس .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأولياء باعتبار عامل المستوى التعليمي لهم (مرتفع، منخفض) .

مدخل للدّراسة :

يقاس تقدم الأمم بقوة النظام التربوي بها، والتي تكون مخرجاته على درجة عالية من الجودة، حيث يعد أفراد مؤهلين ذوي كفاءة قادرين على تطوير المجتمع، ولديهم مرونة عالية على تطوير أنفسهم ومواكبة التغيرات ومستجدات العصر، فيعكس النظام التربوي لأي أمة من هذه الأمم طموحاتها ويكرس اختياراتها الثقافية والاجتماعية .

وتعتبر المدرسة مؤسسة تربوية عمومية لها اعتبارها الاجتماعي ومصداقيتها في نشر وإنتاج المعرفة، وقد ساهمت المدرسة الجزائرية بقدر كبير في تحقيق المشاريع التنموية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومازالت تساهم في تمويل مختلف القطاعات بالموارد البشرية المكونة والمؤهلة علميا لإدارة دوالب الاقتصاد الوطني .

وقد عرفت المدرسة الجزائرية في العشرية الأخيرة، تحولات جذرية مست كل مكونات العملية التعليمية، وكان لهذه التغييرات الإصلاحية نتائج ايجابية كثيرة، بحسب ما أبرزته كثير من البحوث والدراسات. لكن، وبرغم الإصلاحات الإيجابية التي طرأت على المنظومة التربوية الجزائرية، إلا أن المجتمع عرف بشكل لم يسبق له مثيل في السنوات العشر الأخيرة، انتشار ظاهرة «الدروس التّدعيمية الخاصة» التي تقدم بصفة غير قانونية خارج المدرسة وفي أماكن وظروف غير ملائمة، وأصبح الكل ينظر إليها من منظوره الخاص ويتساءل عن فوائدها التربوية . فهناك من يرى أنها تعود بفائدة كبرى على التلاميذ الذين يحضرونها، وهناك من يرى أنها تسيئ إلى سمعة المدرسة الجزائرية الرسمية وتساهم تحطيم الأهداف التربوية المستقبلية السامية والطموحة التي تسعى المنظومة إلى تحقيقها، وهناك من المربين من يرى أن لها تأثير سلبي قوي على مستقبل التلاميذ الدراسي .

وفي خضم هذه الآراء والاتجاهات المتباينة حول هذه الظاهرة، تولدت لدينا رغبة في تخصيص دراسة علمية لها، علنا نتوصل إلى إجابة حقيقية مقنعة عن ايجابياتها أو سلبياتها.

وإذا عدنا إلى تاريخ التربية في الوطن العربي، نجد في دراسة قام بها الباحث المصري «الدمرداش عبد الحليم الزّهران» حول نشأة هذه الدروس أنه خلص فيها إلى أن التعليم في القديم كان حكرا على أبناء الطبقة الخاصة من الحكام وأصحاب السلطة والأغنياء، حيث كان يتلقى أبناؤهم تعليما خاصا بعيدا عن أبناء العامة من الناس، وتطور الوضع بعد ذلك لتصبح الدروس الخصوصية تقدم لعلاج ضعف التحصيل لدى بعض الطلاب في بعض المواد من أجل تحسين مستواهم، إلاّ أنّه بعد ذلك جاءت فترة بدأ فيها بعض المدللون من أبناء الأغنياء إلى الاعتماد على المدرسين الخصوصيين، ليقلد ذلك الطلاب بعضهم. فانتشرت هذه الظاهرة وأصبحت عبئا ثقيلا على بعض الأسر، وبين الباحث في هذه الدراسة أن الدروس التّدعيمية المنتشرة في بعض الدول مؤخرا، هو نمط التعليم نفسه الذي كان في القديم في مصر خاصة، لكن بصورة متطورة.

وتعتبر ظاهرة «الدروس التّدعيمية الخاصة» في «الجزائر» حدثا تربويا جديدا غريبا، وهاجسا حقيقيا للمشرفين على قطاع التربية والتعليم، كونه أصبح عاملا معرقلا للسير الطبيعي للمنظومة التربوية، ومؤشرا يمس استقرارها ويضرب مصداقيتها .

وفي غياب الدراسات وانعدامها حول هذا الموضوع في الجزائر خاصة، وانعدام الاحصائيات الرسمية، يمكن القول وبدون تحفظ أن هذه الظاهرة تعرف انتشارا واسعا في كل المستويات، والإقبال عليها يتزايد سنة بعد أخرى، والكل على دراية بانتشارها الواسع من أساتذة وأولياء وتلاميذ ومسؤولين وخاصة يومي السبت والثلاثاء مساء .

مشكلة الدراسة :

إن الانتشار الواسع للدروس التّدعيمية الخاصة بالجزائر أدى بالباحثين والمختصين التربويين والمسؤولين إلى ضرورة إجراء دراسات وتحاليل حول هذه الظاهرة التربوية الغريبة، وذلك لمعرفة دوافع واتجاهات كل من الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحوها..

ففي دراسة قام بها «حسني فكري ريان» (1995)، لغرض الكشف عن أثر التحاق التلاميذ بالدروس الخصوصية على مستوى تحصيلهم الدراسي، حيث أخذ عشرة مدارس متوسطة كعينة للبحث وأخذ من كل مدرسة نتائج تحصيل مجموعة من التلاميذ، قبل الشروع في النشاط المدرسي، ثم أخذ درجاتهم بعد تلقيهم الدروس التّدعيمية الخاصة .وقام بأخذ مجموعة أخرى من التلاميذ الذين لم يشتركوا في مثل هذه الدروس، وبمقارنة نتائج المجموعتين، توصل الباحث إلى وجود فرق في التحصيل الدراسي بين المشتركين في الدروس الخصوصية وغير المشتركين، لصالح المشتركين (محمد منير مرسي، د. تاريج).

وتوصّل الباحث «شبل بدران» (2009) في دراسته النقدية التحليلية لظاهرة الدروس الخصوصية وللإجابة عن تساؤله: ما إذا كانت هذه ظاهرة مجتمعية أم تعليمية؟ تبين له أنها ظاهرة مجتمعية كونها مرتبطة بعوامل اجتماعية واقتصادية ومدرسية (**شبل بدران**،2009).

وجاء في مقال صحفي أجراه «سعيد جامع» (28/ 05/ 2009) بعنوان «تزايد الإقبال على الدروس الخصوصية في الجزائر مع اقتراب موعد الامتحانات النهائية» إن الدروس التي يقدمها الأساتذة خارج الوقت والمؤسسة التعليمية الرسمية تكثر كلما اقترب وقت الامتحانات الرسمية (شهادة التعليم

الأساسي، المتوسط، البكالوريا)، ويتم تنظيم هذه الدروس والإعلان عنها علنا وحتى خلال الحصص الدراسية في المؤسسة، وقد تكون في منزل المعلم أو في أماكن أخرى لا تتوفر على أدنى شروط التعلم، . ويضطر الأولياء إلى تخصيص ميزانية مالية لهذه الدروس، وكثيرا ما يشتكي بعضهم من ارتفاع المبلغ الذي يدفعونه مقابل تلك الدروس.

كما أنّ المسؤولين عن قطاع التربية، أبدوا استياءهم من توسع ظاهرة «الدروس التّدعيمية الخاصة» في مستويات التعليم (ابتدائي، متوسط، ثانوي) وحذروا من آثارها السلبية على المسار الدراسي للأبناء . وكنتيجة لذلك،أعلن وزير التربية والتعليم «أبو بكر بن بوزيد» يوم 20 ماي 2009 أن الوزارة الوصية على التربية والتعليم، ستتخذ إجراءات تأديبية في حق الأساتذة الدائمين الذين يقدمونها خارج المؤسسات الرسمية.

وفي مداخلة نشرت في موقع «الجزائر نيوز» (10/ 02/ 2010) بعنوان «الدّروس الخصوصية ظاهرة مفروضة على الأسر الجزائرية» جاء فيها أنه بالرغم من تخصيص برنامج للدّعم على مستوى المؤسسات التربوية، إلا أن الدروس التّدعيمية الخاصة والموازية خارج المؤسسات الرسمية أخذت في الانتشار بشكل لافت ومحير للكل(مسؤولين، أساتذة، أولياء، تلاميذ).

وفي حوار تربوي «لهيثم يحي محمد» (15/ 01/ 2007) مع مجموعة من الأساتذة والأولياء وبحضور مجموعة من التلاميذ، حول ظاهرة الدروس الخصوصية غير الرسمية، خلص فيه إلى أن التلاميذ يحبذون المشاركة في هذه الدروس ضمانا لنجاحهم في الامتحانات الرسمية . مما جعل الأولياء يدفعون بأبنائهم لتلقي هذه الدروس بغض النظر عن تكاليفها.

وما يمكن ملاحظته في الواقع،أن ظاهرة الدروس التّدعيمية الخاصة منتشرة وفي كل المستويات التعليمية في أوساط التلاميذ الذكور منهم والإناث، سواء كانوا متفوقين أو ضعافا وسواء كان أولياؤهم أغنياء أم فقراء. وأنَّ انتشار وتوسع هذه الظاهرة، من شأنه أن يعطي صورة غير إيجابية عن نتائج الإصلاحات التربوية التي قامت بها وزراة التربية الوطنية مؤخرا، ويجعل المجتمع وحتى المسؤولين يشككون في كفاءة المعلمين والمناهج وطرائق التدريس وكذا قدرات التلاميذ، وفي مصداقية المدرسة بصفتها مؤسسة تربوية عمومية رسمية هذا من جهة . ومن جهة أخرى نجد بعض الأولياء يشجعون

أبناءهم على مزاولة هذه الدروس، لعدم قدرتهم على متابعة سيرورة تدريس أبنائهم في المنزل بسبب انشغالاتهم الكثيرة بأمورهم، أو لضعف المستوى التعليمي لديهم . فيفضلون دفع التكاليف لأجل ضمان تحصيل جيد لأبنائهم، في حين نجد البعض الآخر من الأولياء يصرون على دفع أبنائهم إلى مزاولة هذه الدروس تقليدا للآخرين أو للتباهي أمامهم.

ومما لا شك فيه أن هناك تباين واختلاف في الرؤى والهدف حول الدروس التّدعيمية الخاصة من طرف كلّ من الأساتذة والتلاميذ والأولياء، وهذا ما دفعنا للقيام بهذه الدراسة لغرض معرفة اتجاهاتهم نحوها .

ويقصد بالاتجاه هنا، حالة الاستعداد النفسي الذي يظهر في وجهة نظر كل من الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحو «الدُّروس التّدعيمية الخاصة» والتي لا ندري كيف يعبر عنها؟، هل بالموافقة المطلقة أم بالرفض التَّام أم الحياد.

ومعروف أنّ موضوع الاتجاهات النفسية والاجتماعية، يحتل مكانة خاصّة في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والتربوي، إذ يلعب دورا في تحديد وتوجيه سلوك الفرد، ويؤثر في أحكامه وإدراكه للآخرين، كما يساعده على التكيف والتفاعل الاجتماعي، بل ويؤثر على فلسفته في الحياة. واتجاهات الفرد نحو أي موضوع تتوقف على الإطار المرجعي لديه(المعرفي والفكري) والذِّي يتضمن المعايير والقيم والمدركات إلى جانب انفعالاته نحوه. وهذا ما دفع الباحثين في الميدان التربوي إلى دراسة الاتجاهات بكل أنواعها وعلاقتها بمواضيع ذات صبغة اجتماعية معينة.

وللبحث عن اتجاهات المعنيين نحو موضوع «الدروس التّدعيمية الخاصة» اطلعنا على العديد من الدِّراسات التي لها صلة به، غير أننا لم نعثر على أية دراسة سابقة في هذا الموضوع.

2- تساؤلات الدّراسة :

1- ماهي اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة بالنسبة للممارسين لها ؟

2- ماهي اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة بالنسبة لغير الممارسين لها؟

3- هل هناك فروق بين الجنسين من التلاميذ في اتجاهاتهم نحو الدروس التّدعيمية الخاصة ؟

4- هل هناك فروق في اتجاهات الأولياء نحو الدّروس التّدعيمية الخاصة باعتبار مستواهم العلمي؟

3- فرضيات الدّراسة :

1 – اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة **ايجابية** بالنسبة للممارسين لها .

2 – اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة **سلبية** بالنسبة لغير الممارسين لها.

3 – **توجد فروق** بين الجنسين من التلاميذ في اتجاهاتهم نحو الدروس التّدعيمية الخاصة.

4 – **توجد فروق** في اتجاهات الأولياء نحو الدروس التّدعيمية الخاصة باعتبار مستواهم العلمي.

4-أهـــداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى معرفة اتجاهات المعنيين بموضوع «الدروس التّدعيمية الخاصة» والتي قد تساعدنا على تحديد الأسباب الحقيقية التّي تدفع بالأولياء والمدرسين والتلاميذ إلى الإقبال عليها، وكذا إبراز الآثار المترتبة عنها سلبا أو إيجابا.

5- أهميـــتها:

تكمُن أهميَّة هذا البحث في الكشف عن أسباب انتشار ظاهرة الدروس التّدعيمية الخاصة، وتحسيس من يهمهم الأمر من أساتذة وتلاميذ وأولياء ومسؤولين بالآثار التربوية والنفسية والاجتماعية المترتبة عنها.

هذا إلى جانب أن هذه المشكلة التربوية المنتشرة بكثرة في الجزائر، لم تحظ بالبحث والدراسة العلمية الخاصة بها.

تحديد المفاهيم :

1- مفهوم الاتجاهات:

– **الاتجاه:** هو استعداد نفسي، عقلي، وجداني تظهر محصلته في وجهة نظر الشخص حول موضوع من المواضيع سواء كان اجتماعيا، اقتصاديا سياسيا وتربويا...الخ .حول قيمة من القيم المعارضة أو الحياد، كما يمكن قياسه (**أبو النيل**،1985).

لا شك بان الإنسان أثناء تعامله مع المواقف والقضايا المختلفة تنطلق في الأساس من اتجاهاته إزَّاء تلك المواقف أو القضايا أو الأشخاص، سواء كانت ايجابية أم سلبية فإدراكنا لأيّ موقف وحكمنا عليه، ينبع من

مفاهيمنا ومعتقداتنا وقيمنا التي اكتسبناها خلال عملية التنشئة الاجتماعية التّي تتم ضمن الثقافة التي ننتمي إليها (**فاطمة المنتصر الكتاني، ص33،2006**).

لقد ظهر مصطلح «الاتجاهات» في مجال علم النفس الاجتماعي، وقد توسع استخدامه كثيرا ليشمل عدة مجالات أخرى، ومنه تعددت مفاهيمه وتعاريفه:

- «الاتجاه» حسب «غنيم» مفهوم يعبر به عن الترابط بين المثيرات والاستجابات تجاه موضوع أو موضوعات معينة، فهو عبارة عن: بناء أو تكوين فرضي يستدل على معناه من ترابط السلوك الظاهر للفرد إزَّاء المواقف والمواضيع، فعندما يتم عرض مجموعة من العبرات في استبيان (مغلق) لشخص ما نجد بانه يجيب عنها بشكل قد يغلب عليه الارتباط سواء من ناحية الموضوع المقاس، أو في أسئلة المقياس. و لكي يتِمّ الرّبط بين المثيرات والاستجابات يجب ان نفترض وجود متغيرات وسيطية بين المثيرات والاستجابات (**غنيم محمد سعيد، 1975،ص322**).

- ويتضح مفهوم «الاتجاه» بشكل أوضح من خلال التعريف التالي :

يرى «محمد سلام آدم» أنّ الاتجاه هو: «مفهوم نفسي اجتماعي، وهو تكوين افتراضي، أو هو متغير وسيط، تعبر عنه مجموعة الاستجابات المنسقة فيما بينها، سواء في اتجاه القبـول أو الرفض إزَّاء موضوع نفسي أو اجتماعي معين، وفي ضوء ذلك يظهر أثـر الاتجاه في المواقف التي تتطلب من الفرد تحديد اختياراته الشخصية أو الاجتماعية أو الثقافية، معبرا بذلك عن مجمـوع خبراتـه الوجدانية والمعرفية» (**القطامي يوسف، 1998**).

2- التّحديد الإجرائي للاتجاه :

يقصد بالاتجاه في هذه الدراسة موقف كل من(الأولياء، الأساتذة، التلاميذ) تجاه الدروس التّدعيمية الخاصة التي تعطى خارج المؤسسات الرسمية ذات الطابع التربوي والتعليمي العمومية منها والخاصة (المرخص بها).

3ـــ تعاريف الدروس التّدعيمية الخاصة :

يمكن تعريف هذه الدّروس على النحو التالي:

يعرِّفها «حسن محمد حسان»: «بأنها كل جهد تدريسي يبذل بانتظام وتكرار وبأجر لصالح التلميذ خارج المؤسسة التعليمية الرّسمية، سواء قام به مدرِّس القسم أو غيره من المدرسين».

ويعرفها «محمد عطوة مجاهد»: «أنّ الدّروس التي يقوم بتدريسها احد رجال التعليم لطالب أو أكثر خارج مبنى المدرسة مقابل مكافأة مالية، أو خدمة يقدمها له ولي أمر الطالب».

وعليه، يمكن القول أن الدروس التّدعيمية الخاصة هي كل جهد تعليمي يتلقاه الطالب بدافع من نفسه أو نتيجة لظروف خارجية، ويقوم به المعلم سواء بالإلقاء أو المناقشة أو التّدريب في صورة فردية أو جماعي خارج المبنى المدرسي، ويكون بانتظام وبأجر يحدده المعلم نفسه (حسن محمد حسان . ص 52 . 2007).

وفي ضوء هذه التّعاريف لظاهرة «الدّروس التّدعيمية الخاصة»، يمكن القول أنها دروس غير منظمة وتقدم في أماكن غير ملائمة ونتائجها غير معروفة، فقد تكون مفيدة للبعض وقد تضـر بالبعض الآخر، كما أنها قد تسيء إلى سمعة المؤسسة التربوية الرسمية وكذا سمعة المعلمين .

الجانب الميداني للدراســـــة :

1- منهـــج الدراسة :

لتحديد اتجاهات كلّ من الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحو ظاهرة الدروس التّدعيمية الخاصة، وتحديد العوامل والأسباب التي تدفع بالبعض دون البعض الآخر إلى الإقبال عليها. اعتمدنا في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي باعتبار أنه الأنسب لعلاج المشكلة المطروحة ولكونه المنهج الذي ينصب على وصف الظاهرة المدروسة كما هي كائنة في الواقع، ويعمل على تحديد العلاقات التي تربط بين متغيراتها، ثم تحليل هذه العلاقة إلى الأجزاء المشكلة لها مع السعي إلى تفسيرها تفسيرا موضوعيا.

2- عينـــــة الدراسة :

استخدمت في هذه الدراسة عينة كلية قصدية تضم (300 فرد) منهم 100أستاذ (50أستاذا يمارسون و50 لا يمارسون الدروس التّدعيمية الخاصة) . و100 تلميذ (42 ذكرا و58أنثى) من مستوى الثالث ثانوي في مختلف الشعب. و100 ولي (44 ولي ذوي مستوى تعليمي عـال و56 ذوي مستوى منخفض) .

الجدول (1): يوضح توزيع الأساتذة الممارسين وغير الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة.

الأساتـــذة	العـــدد	النسبة %
الممارسون	50	%50
غير الممارسين	50	%50
المجموع	100	%100

الجدول (2): يوضح توزيع التلاميذ حسب متغير الجنس.

الجنس	العـــدد	النسبة %
الذكـــور	42	%42
الانـــاث	58	%58
المجموع	100	%100

الجدول(3): يوضح توزيع الأولياء حسب متغير المستوى التعليمي .

الأولياء	العـــدد	النسبة %
مستوى عال	44	%44
مستوى منخفض	56	%56
المجموع	100	%100

جدول (4): تـوزيع أفراد العينة الكلية.

افراد العينة / المتغيرات	الأساتذة	التلاميذ	الأولياء	المجموع
الممارسون	50			100
غير ممارسين	50			
الذكـــــور		42		100
الإناث		58		

مستوى عال			44	100
مستوى منخفض			56	
المجموع	100	100	100	300

3 – أدوات الدراسة :

لغرض اختبار فرضيات البحث المقترحة، صممت ثلاثة مقاييس(مقياس للأولياء، مقياس للتلاميذ، مقياس للأساتذة).

ولقد اعتمد في بناء المقاييس على طريقة (ليكرت) لكونها من أكثر الطرق استخداما في ميدان قياس الاتجاهات النفسية والاجتماعية، ولكونها لا تستنفذ الكثير من الوقت والجهد، واللجوء إلى عدد كبير من المحكمين كما في طريقة (ثرستون) إضافة إلى أنها تنفرد بميزتين هامتين :

– تتمثل الأولى في أنها تعطي تقديرا أدق لاتجاه المفحوصين، بحيث تحتمل كل عبارة خمسة اقتراحات للإجابة متدرجة كالآتي (موافق جدا، موافق، محايد، معارض، معارض جدا).

– أمّا الثانية فتتعلق بمضمون ومعنى العبارات الواردة في المقاييس الثلاثة والتي تسمح بالقيام بتحليلات دقيقة للاتجاه المراد قياسه.

وقد اعتمد في عملية بناء المقاييس الثلاثة،على ما تم جمعه من بيانات خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية، والاستجوابات التي أجريت مع مجموعة من الأساتذة والتلاميذ والأولياء، حول ظاهرة الدروس التّدعيمية الخاصة . وقد تضمن كل مقياس (25 عبارة).

صدق المحكمين: للتأكد من مدى صلاحية المقاييس الثلاثة تم عرضها على مجموعة من المحكمين (عشرة أساتذة بقسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا بجامعة الجزائر2) لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول العبارات الواردة في المقاييس.

- **قياس ثبات المقاييس**: طبقت طريقة التجزئة النصفية،حيث جزئت عبارات المقاييس إلى جزأين: الأول يمثل البنود «الفردية» والثاني البنود «الزّوجية» ثمّ حساب معامل الارتباط بين الجزأين بالنّسبة لكلّ مقياس.

وجاءت النّتائج كالتالي:

1 - مقياس اتجاهات الأساتذة نحو «الدروس التّدعيمية الخاصة»: قدرت قيمة معامل الارتباط بـ (0,58)، وباستعمال معادلة «سبيرمان براون» التصحيحية، وصلت قيمته (0,73) عند مستوى الدلالة (0,01)، وهو بهذه القيمة يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة.

2 - مقياس اتجاهات التلاميذ نحو «الدروس التّدعيمية الخاصة»: قدرت قيمة معامل الارتباط ب (0,73)، وباستعمال معادلة «سبيرمان براون» التّصحيحية، وصلت قيمته (0,84) عند مستوى الدلالة (0,01) وهو بهذه القيمة يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة.

3 -مقياس اتجاهات الأولياء نحو» الدّروس التّدعيمية الخاصة»: قدرت قيمة معامل الارتباط ب (0,69) وباستعمال معادلة «سبيرمان براون» التصحيحية وصلت قيمته تمّ الحصول (1 8ٱ0) عند مستوى الدلالة (0,01) وهو الآخر بهذه القيمة يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة.

4-التقنيات الإحصائية المستخدمة في البحث:

تمت عملية المعالجة الإحصائية للبيانات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي للعلوم الإنسانية والاجتماعية (Spss)، وذلك باستخدام عدّة تقنيات إحصائية وفق ما أملته عملية اختبار وقياس فرضيات البحث، وتمثلت هذه التقنيات في:

- **المتوسط الحسابي**: وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، استخدم لقياس مدى تمركز الدرجات حول المتوسط.

- **اختبار ت (T)**: لمعرفة ما اذا كان الفرق بين متوسطين فرقا جوهريا وقد استخدمناه للتأكد من الفرضيات الخاصة بمتغيري الجنس والمستوى التَّعليمي.

- **معاملة الارتباط بيرسون:** تمَّ استخدامه لحساب معامل الثَّبات.

- **معامل الارتباط سبيرمان براون:** استخدم لتصحيح معامل الثبات.

- **اختبار كاف مربع (كا²):** استخدم لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأساتذة الممارسين والغير ممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة نحوها.

- كما تم توظيف النسب المئوية وفق مبادئ الإحصاء الوصفي.

5-عرض وتحليل نتائج الدّراسة :

بعد الانتهاء من تطبيق مقاييس اتجاهات الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحو الدروس التّدعيمية الخاصة، تم تفريغ البيانات، وكانت النتائج كما توضحها الجداول التالية.

ـ الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن اتجاهات الأساتذة نحو الدروس التّدعيمية الخاصة ايجابية بالنسبة للممارسين لها.

الجدول (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب اتجاه الأساتذة الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة

نوع الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية %	كا²	درجة الحرية df	مستوى الدلالة
اتجاه سلبي	04	%8	49, 19	02	0.01
اتجاه محايد	06	%12			
اتجاه ايجابي	40	%80			
المجموع	50	%100			

يتضح من خلال الجدول أن عدد أفراد العينة من ذوي الاتجاه السلبي بلغ (04) من مجموع (50) أستاذا ممارسا للدّروس التّدعيمية الخاصة، وبنسبة مئوية تقدر ب (8%).

في حين بلغ عدد أفراد العينة من ذوي الاتجاه الايجابي (40) أستاذا وبنسبة مئوية تقدر ب(80%)، أما عدد أفراد الفئة المحايدة فقد قدر ب(06) أساتذة أي بنسبة مئوية (12%).

كما يتضح أيضا بأن قيمة (كا²) والمقدرة ب(49, 14) دالة عند مستوى الدلالة 0,01.

وهذا ما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين فئة الأساتذة الممارسين للدّروس التّدعيمية الخاصة، الذين يتبنون اتجاهات ايجابية نحو هذه الدروس، وبين فئتي (الاتجاه السلبي والاتجاه المحايد) حيث كانت الفروق لصالح ذوي الاتجاه الايجابي، والتي قدرت نسبتهم ب (80٪).

وبما أن قيمة (كا^2) المحسوبة (49,14) أكبر من قيمة (كا^2) المجدولة (9,21)، فهذا يعني أن الأساتذة الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة لهم اتجاه ايجابي.

والملاحظ أن هذه النتائج تتوافق والفرضية (الأولى) المقترحة، أي أن الفرضية صادقة، ونرى أن هذه النتيجة منطقية، نظرا لكون الأستاذ الذي ظهر اتجاهه ايجابيا نحو الدروس التّدعيمية فانه يميل إلى ممارستها.

وجاء في البحث الذي قام به «مصطفى محسن» (2005) في مصر، حول التحولات التربوية القائمة في ظل عصر العولمة والاحتياجات الزائدة التي أصبح الأساتذة يتمنون الوصول إليها، أن الدوافع التي تجعل الأساتذة الذين يقومون بالدروس الخصوصية خارج المدرسة،أغلبهم ذوو دخل محدود لا يكفي لسدِّ حاجاتهم الأسرية (**مصطفى محسن،2005، ص87**).

أمَّا من الناحية القانونية فإن ظاهرة «الدروس التّدعيمية الخاصة»، محظورة في التشريع المدرسي الجزائري، ويعاقب من يمارسها بدون ترخيص، كما هو الحال داخل المؤسسات التربوية الرسمية والتي يكون الإشراف عليها لأولياء التلاميذ . (**مجلة التربية الوطنية، العدد/** 119).

- الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أن اتجاهات الأساتذة الذين لا يمارسون الدّروس التّدعيمية الخاصّة سلبية.

الجدول (6): يوضح اتجاه الأساتذة غير الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة .

نوع الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية%	كا^2	درجة الحرية df	مستوى الدلالة
اتجاه سلبي	33	66	16 ,02	02	0,01
اتجاه محايد	17	34			
اتجاه ايجابي	00	00			
المجموع	50	100			

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن عدد الأساتذة ذوي الاتجاه السلبي(33) من مجموع (50) لا يمارسون الدروس التّدعيمية الخاصة، أي بنسبة مئوية (66%).

في حين بلغ عدد الأساتذة ذوي الاتجاه المحايد (17) وبنسبة مئوية (34%) .

والملاحظ، أنّه لا يوجد أي اتجاه ايجابي نحو الدروس التّدعيمية الخاصة.

واتضح إحصائيا أنّ قيمة كا^2 المحسوبة (16,02) دالة عند مستوى الدلالة 0,01. وهي نتيجة تؤكد على وجود فروق بين فئة الأساتذة غير الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة، من ذوي الاتجاهات السلبية نحوها، وبين فئة الأساتذة ذوي الاتجاه المحايد غير الممارسين لها، وكانت الفروق لصالح ذوي الاتجاه السلبي الممارسين لها.

وبما أن (كا^2) المحسوبة (16,02) أكبر من (كا^2) المجدولة (9,21)، فهذا يعني وجود فروق حقيقية بين الاتجاهين المحايد والسّلبي للأساتذة .

وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج هو أنها جاءت مؤكدة صدق الفرضية (الثانية) المقترحة . أي أنّ الأستاذ الذي يكون اتجاهه سلبيا تجاه الدروس التّدعيمية، فانه بطبيعة الحال لا يمارسها.

-الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية على انه: لا توجد فروق بين الجنسين من التلاميذ نحو الدّروس التّدعيمية الخاصة.

الجدول (7): يوضح الفروق بين الجنسين من تلاميذ المستوى النهائي في اتجاهاتهم نحو الدروس التّدعيمية الخاصة .

الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الذكور	42	58,62	13,77	2,12	1,33	0,01
الإناث	58	54,98	13,25	1,74		
المجموع	100	56,8	13,51	1,93		غير دالة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (ت) (1,33)عند مستوى الدلالة 0,01، وهي قيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (الذّكور والإناث) بمعنى أنه لا توجد اختلافات، باعتبار عامل جنس التلاميذ في اتجاهاتهم نحو الدروس التّدعيمية الخاصة.

- الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على أنه: لا توجد فروق في اتجاهات الأولياء نحو الدروس التّدعيمية الخاصة باعتبار المستوى الثّقافي.

الجدول (8): يوضح دلالة الفروق في اتجاهات الأولياء (آباء) نحو الدروس التّدعيمية الخاصة تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مستوى عال	44	65,90	11,15	1,68	0,20	0,01 غير دال
مستوى منخفض	56	65,39	13,20	1,76		
المجموع	100	65,64	12,17	1,72		

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (ت) 0,20 غير دالة عند مستوى الدلالة 0,01 مما يؤكد عدم وجود فروق بين اتجاهات الاولياء باعتبار المستوى الثقافي لديهم، بمعنى ان اتجاه الاولياء لم يتاثر بالعامل التعليمي .أي أنهم ينظرون إلى الدروس التّدعيمية الخاصة نظرة موحدة، بغض النظر عن الجانب الاقتصادي والمستوى التعليمي .

نتائج الدّراسة :

أسفرت نتائج الدراسة الحالية التي أجريت حول موضوع «اتجاهات الأساتذة والتلاميذ والأولياء نحو الدروس التّدعيمية الخاصة» على ما يلي:

1- اتجاهات الأساتذة الذين يمارسون الدروس التّدعيمية الخاصة **ايجابية**، وهي نتيجة تؤكد صدق الفرضية الأولى المقترحة.

2- اتجاهت الأساتذة غير الممارسين للدروس التّدعيمية الخاصة **سلبية**، وهي نتيجة تؤكد صدق الفرضية الثانية المقترحة.

3- **لا توجد فروق** في اتجاهات التلاميذ نحو الدّروس التّدعيمية الخاصة باعتبار الجنس، وهذه النتيجة تؤكد كذلك صدق الفرضية الثالثة المقترحة .

4- **لا توجد فروق** في اتجاهات الأولياء نحو الدّروس التّدعيمية الخاصة باعتبار مستواهم التعليمي، وهذه النتيجة أيضا تؤكد صدق الفرضية الرابعة المقترحة.

وفي النهاية، نرى أنه لا يمكن تعميم هذه النتائج كونها أجريت على عينة محدودة واستخدمت فيها أداة علمية واحدة، وعليه، نأمل أن يعالج هذا الموضوع الهام مستقبلا، بكيفية أخرى أكثر دقة وموضوعية.

المراجـــــع :

01- إحسان محمد حسن: الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 1982.

02-جودت بني جابر :علم النفس الاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2004 .

03- حامد عبد السلام الزهران: علم النفس الاجتماعي،القاهرة،عالم الكتب، 1985.

04-حامد عمار:دراسات في التربية الثقافة نحو تجديد تربوي ثقافي، القاهرة، الدار العربية للكتاب، 1998.

05- حسن محمد حسان: التربية وقضايا المجتمع المعاصرة (التربية والمجتمع،عمالة الأطفال، الدروس الخصوصية ...، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007.

06- شبل بدران: التربية والمجتمع، رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

07-- القطامي يوسف ونايفة: سيكولوجية التعلم والتعليم الصفي، دار الشروق،1998.

سعد عبد الرحمان: السلوك الانساني، تحليل وقياس المتغيرات، مكتبة الفلاح، القاهرة.

08-فاطمة منتصر الكتاني: الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،2000، الأردن.

09- مصطفى محسن:التربية وتحولات عصر العولمة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب،2005.

10- ل. ر. جاي (ترجمة جابر عبد الحميد جابر):مهارات البحث التربوي، (1993)، دار النهضة العربية.

11- وزارة التربية الوطنية: مجلة التربية، العدد / 119.